

دور الإصلاح الميزانياتي في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر
**The role of budget reform in promoting the policy of rationalizing
 public spending in Algeria**

عبد الجليل عمالو(*)
 جامعة البليدة 02 لونييسي علي، الجزائر
 es.amalou@univ-blida2.dz

عثمان مداحي
 المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت القليعة، الجزائر
 atmmedda@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/19 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر من خلال مشروع الإصلاح الميزانياتي ودوره المحوري في تفعيل سياسة ترشيد الإنفاق العام ضمن متطلبات الحوكمة المالية القائمة على الشفافية والإفصاح والى محاولة إرساء قيمها في إدارة الميزانية العامة بكفاءة وفعالية.

توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج لعل أهمها: أن القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية يهدف إلى ربط النفقة العامة بتحقيق النتائج من خلال توجيهها نحو منطق النتائج بدلا من منطق الوسائل، وأن ترشيد الإنفاق العام في الجزائر يبقى رهانا أمام الدولة نظرا لارتباط مداخل الميزانية العامة بمداخل الجباية البترولية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الميزانياتي، الميزانية العامة، ترشيد الإنفاق العام، الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the case study of Algeria through the budget reform project and its pivotal role in activating the policy of rationalizing public spending within the requirements of financial

*عبد الجليل عمالو.

governance based on transparency and disclosure and to try to establish its values in managing the public budget efficiently and effectively.

Finally, this study reached several results, perhaps the most important of which are: The new organic law 15/18 related to the financial laws aims to link public expenditure to achieving results by directing it towards the logic of results instead of the logic of means, and that the rationalization of public spending in Algeria remains a bet before the state, given Because the revenues of the general budget are linked to the revenues of petroleum taxation.

key words: Budgetary reform, Public budget, Rationalization of public spending, Algeria.

مقدّمة:

تبنّت الجزائر مشروع الإصلاح الميزانياتي لتغيير تلك القواعد الكلاسيكية التي يقوم عليها النظام الميزانياتي الحالي وإحلال مكانها القواعد الحديثة التي ترتبط بميزانية البرامج مرتكزة في ذلك على آليات حوكمة المالية العامة من شفافية، مساءلة، مشاركة ورقابة فعالة إضافة إلى ترشيد الإنفاق العمومي باعتباره من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للحفاظ على المال العام وحسن استغلاله، كما أن تحقيق الرشادة في الإنفاق العام يؤدي حتما إلى تحرر الدولة من أعباء كبيرة.

من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإصلاح

الميزانياتي في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بترشيد الإنفاق العام؟.
- ما هي أهداف عملية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر؟.
- ما هي أهم الآليات المعتمدة لترشيد الإنفاق العام على ضوء الإصلاح الميزانياتي في الجزائر؟.

للإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية العامة التالية: تعزيز سياسية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر مرهون بمدى نجاعة ونجاح الإصلاح الميزانياتي المنتهج وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

- سياسة ترشيد الإنفاق العام هي حسن التصرف في الأموال العمومية وإنفاقها بعقلانية.

- يهدف الإصلاح الميزانياتي إلى تبني المفهوم الحديث للميزانية القائمة على النتائج والبرامج .
 - هناك آليات جسدها القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية لترشيد الإنفاق العام إضافة إلى آليات أخرى حديثة .
- تتجلى أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في أن ترشيد الإنفاق العام هو أنجع وسيلة تستطيع من خلالها الدولة تقليص عجز الميزانية العامة وتخفيض أعباء الدين العام.
- يهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة واقع الإصلاح الميزانياتي المنتهج من طرف الدولة والدور المحوري الذي يلعبه في تجسيد وتكريس سياسة ترشيد النفقات العامة.
- اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي لأجل وصف وتحليل سبل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر وفق المنظور الإصلاحى الجديد لمالية الدولة.
- ولالإلمام بهذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:
- المبحث الأول: أساسيات حول سياسة ترشيد الإنفاق العام.
- المبحث الثاني: الإطار العام لمشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.
- المبحث الثالث: أساليب ترشيد الإنفاق العام في ظل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات حول سياسة ترشيد الإنفاق العام

ترشيد الإنفاق العام لا يدل بالضرورة على تقليص حجم الإنفاق العام وإنما هو تحقيق الأهداف المرجوة والمحددة مسبقا بأقل التكاليف دون المساس بجودة الخدمة العمومية، وقد تزايدت أهميته في الوقت الراهن نظرا لأهميته في تقليص عجز الميزانية العامة وأثاره المتعددة على النشاط الاقتصادي، وسنستعرض من خلال هذا المبحث المفاهيم المتعلقة بترشيد الإنفاق العام وأهم أهدافه، عوامل نجاحه، آلياته وضوابطه .

المطلب الأول: مفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الحديثة التي حظيت بنصيب كبير من الاهتمام من مختلف الخبراء والمفكرين الاقتصاديين، ومن أجل ضبط مفهوم ترشيد الإنفاق العام لابد من تحديد تعريف دقيق له مع تحديد أهميته وأهم مجالاته.

الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام

تعددت واختلفت تعاريف ترشيد الإنفاق العام بتعدد واختلاف وجهات النظر وسيتم ذكر أهم هذه التعاريف على النحو الآتي:

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه " العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات □ (سعيد، 2014، صفحة 102).

ويعرف ترشيد الإنفاق بأنه " يتضمن ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة □ (مداحي، 2020، صفحة 110).

كما يعرف على أنه " العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن (عصفور، 2008، صفحة 399).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن ترشيد الإنفاق العام هو ذلك السلوك العقلاني الذي تنتهجه الحكومة في الدولة لتفادي الإسراف وهدر المال العام للوصول إلى النتائج المرجوة بأدنى التكاليف مع ضمان جودة الخدمة العمومية قصد تحقيق رفاهية المجتمع، فترشيد الإنفاق العام سياسة تبدأ بالتخطيط ووضع السياسة المالية المثلى وإشراك مختلف الفاعلين وتوجيههم لتحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية.

الفرع الثاني: مجالات ترشيد الإنفاق العام

تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام على جميع أنواع النفقات يعد أمرا في غاية الصعوبة لذا فهي سياسة تطبق على النفقات الأساسية والتي تشمل ثلاثة مجالات أساسية يمكن إيجازها كما يلي (شهاب، 2004، الصفحات 229-231):

❖ مجال الخدمات العامة: يتوقف حجم الخدمات العامة في المجتمع على الإيديولوجيات السائدة ففي ظل الإيديولوجية الفردية تمنح الحرية للفرد وهنا يجب على الدولة الحد من تدخلها في الحياة العامة، أما في ظل الإيديولوجية التدخلية فيزداد حجم الخدمات بتزايد دور الدولة في المجتمع، في حين في ظل الإيديولوجية الجماعية يرتفع حجم الخدمات العامة إلى أقصى حد نظرا لتدخل الدولة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي.

❖ **مجال الأشغال العامة الإنشائية:** تسعى الدولة إلى استخدام الموارد في هذا المجال لتحقيق أقصى قدر من النفع العام وذلك باتباع قاعدة الإنفاق الأمثل الذي يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له، أو من خلال قاعدة تحليل المزايا والتكاليف بمقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر.

❖ **مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية:** ترشيد الإنفاق في هذا المجال يتطلب اتباع الأساليب التنظيمية المطبقة في المشروعات الخاصة مع مراعاة منح المشروعات ذات الأغراض الاجتماعية إعانات مباشرة وتجنب الإعانات غير المباشرة.

الفرع الثالث: أهمية ترشيد الإنفاق العام

تكمن أهمية ترشيد الإنفاق العام في أنها السياسة والأداة التي تستخدمها الحكومات وتعتمد عليها الدول في الحفاظ على المال العام ومكافحة جميع أوجه التبديد والتبذير والإسراف والفساد بما يتوافق مع أهداف ومبادئ الحكم الرشيد وبما يسمح لها من إدارة شؤونها المالية بكل فعالية ودقة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية العامة كونها الأداة الرئيسية للسياسة المالية العامة (عصفور، 2008، صفحة 373).

وقد تنامت أهمية الرشادة في الإنفاق العام باعتبارها تمثل جوهر تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على مستوى الميزانية العامة للدولة في ظل الحوكمة المالية، التي بدورها تؤمن تحقيق الرشادة في المال العام وحسن استغلاله، وذلك من خلال بناء هيكل عمل وصياغة خطة استراتيجية شاملة تقوم على الشفافية والمشاركة وتسمح بالمساءلة لتجسيد الحوكمة الرشيدة في قطاع المالية العمومية، وأن غياب أو تعثر ذلك سيؤدي حتما إلى سوء التسيير وهدر المال العام وتفشي الفساد ووقوع العديد من المشاكل الأخرى في مجال القطاع المالي العام وهو ما ينعكس سلبا على باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

المطلب الثاني: أهداف ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه

ظهر في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد من طرف الدول بسياسة ترشيد الإنفاق العام في كل ما يتعلق ببرامج الإنفاق نتيجة الأهداف الراقية التي يمكن تحقيقها بانتماج سياسة الترشيح وذلك بتوافر مجموعة العوامل الموضوعية لنجاحه.

الفرع الأول: أهداف ترشيد الإنفاق العام

تهدف سياسة ترشيد الإنفاق إلى تحقيق ما يلي:

- المحافظة على المال العام وحسن استخدامه و السهر على تطبيق واحترام القوانين؛
- تجسيد حوكمة الموازنة العامة وتكريس مبادئ الشفافية، العدالة، المشاركة والمساءلة؛
- تعزيز الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة وذات العلاقة مع إدارة الميزانية العامة؛
- تحسين الأداء المالي في القطاع العام والتحكم الجيد في تسيير مالية الدولة؛
- محاربة الفساد المالي ومختلف مظاهر الإسراف والتبذير؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع؛
- تخفيض عجز الموازنة العامة ودفع عجلة التنمية للاقتصاد الوطني؛
- رفع الكفاءة الاقتصادية وتحسين طرق الإنتاج؛
- تجنب مخاطر المديونية والاستعداد لمواجهة الأزمات والأوضاع الاقتصادية الصعبة.

الفرع الثاني: عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام

ترشيد النفقات العمومية يتطلب توافر عدة عوامل يمكن إيجازها كما يلي:(فرج،

2012، الصفحات 92-93).

- ❖ توفير المناخ السليم والملائم: إن الالتزام الصارم بتطبيق مبادئ الحكم الراشد يعد أمرا ضروريا لعملية ترشيد الإنفاق العام لأنه يهدف إلى محاربة الفساد وهدر المال العام ما يعمل في النهاية على تجسيد عملية الترشيد.
- ❖ تحسين كفاءة الأجهزة المختصة ورفع أدائها: فلا يمكن تحقيق عملية الترشيد للإنفاق العام دون وجود إطارات ذات كفاءة تعمل على تطبيق التعليمات ومتابعة عملية التنفيذ في الميدان.
- ❖ توفير نظام معلوماتي فعال: تستطيع من خلاله مختلف الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته، وتقييم كل عملية ومتابعتها.
- ❖ التطبيق الصارم للإطار التشريعي المنظم لعمليات الإنفاق: سواء ما تعلق بتطبيق القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية وما يتبعه من مراسم وتعليمات منظمة أو ما تعلق بقوانين المحاسبة العمومية وقانون مكافحة الفساد لضمان تنفيذ النفقات في إطارها القانوني ومعاينة المخالفين.

- ❖ تحديد الأهداف بدقة: حتى تتم صياغة البرامج والخطط بشكل صحيح وتفاذي أعباء تعديلها التي تكلف الدولة نفقات إضافية.
- ❖ القياس الدوري لبرنامج الإنفاق العام: من خلال تقييم مدى كفاءة وفعالية الإنفاق العام أثناء وبعد تنفيذ البرامج والخطط.
- ❖ ضرورة توافر نظام رقابي فعال: يضمن توافق التنفيذ الجيد ما سبق تخطيطه وبرمجته، على أن تكون صلاحية الأجهزة الرقابية واضحة ومحددة بدقة لضمان الفعالية الرقابية).
- ❖ عصرنة النظام الميزانياتي: من خلال الانتقال إلى ميزانية الأداء والبرامج.

المطلب الثالث: آليات وضوابط ترشيد الإنفاق العام

- ترتكز سياسة الرشادة في الإنفاق العام على مجموعة من الآليات والضوابط التي يجب مراعاتها والتقييد بها، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه المطلب.
- #### الفرع الأول: آليات ترشيد الإنفاق العام
- ترتكز سياسة ترشيد الإنفاق العام على توفر مجموعة من الآليات من أجل تحقيق الرشادة ومن أهمها: (مداحي، 2020، الصفحات 111-112).

- تحديد المسؤوليات والأدوار بدقة مع الفصل في السلطات بين أعوان التنفيذ؛
- شفافية العمليات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وفق ما تقتضيه مبادئ الحوكمة المالية؛
- تطبيق مبادئ الحكم الراشد التي تقوم أساساً على المساءلة ومشاركة البرلمان والمجتمع المدني؛
- توفير نظام معلوماتي ومحاسبي فعال ينتج معلومات ذات جودة؛
- تعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة بالرقابة على المال العام.

الفرع الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

- من أجل الوصول إلى الفعالية في ترشيد الإنفاق العام (تحقيق أكبر منفعة بأقل حجم من الإنفاق) لا بد من الالتزام بجملة من الضوابط والتي من أهمها نجد (لطفي، 1997، الصفحات 218-219):
- تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام من خلال سقف الإنفاق أي تحديد الحجم الأدنى والأعلى للإنفاق؛

- احترام مبدأ أولوية الإنفاق وتوجيه النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة؛
- مكافحة الفساد المالي بكل ظواهره؛
- تفعيل الرقابة على الإنفاق العام؛
- دراسة وصياغة خطط استراتيجية لسياسة الإنفاق العام على المدى القريب والبعيد؛
- ترشيد الإنفاق الاجتماعي ومراجعة سياسات الدعم الحكومي؛
- تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بكفاءة وفعالية الإنفاق العام؛
- التقيد بمبادئ التسيير العمومي الحديث.

المبحث الثاني: الإطار العام لمشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

باشرت وزارة المالية عملية الإصلاح الفعلي منذ سنة 2004 وفق مجموعة من المبادئ والأسس تم اعتمادها ضمن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، الذي سيشكل عند بداية تطبيقه سنة 2023 الاطار التشريعي لعصرنة الموازنة العامة في الجزائر، وسنتناول من خلال هذا المبحث الاطار المفاهيمي للميزانية العامة في المطلب الأول، أهمية الميزانية العامة وأهدافها في المطلب الثاني، وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر في المطلب الثالث،

المطلب الأول: مفاهيم حول الميزانية العامة

تعد الميزانية العامة بمثابة المرآة العاكسة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي تكتسي أهمية بالغة في تنفيذ برامج الحكومة وسياساتها، وللتعرف على ذلك سنقوم بتحديد تعريف الميزانية العامة وأهم خصائصها، مبادئها ومراحل إعدادها.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة

تعددت تعريف الميزانية العامة سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية القانونية ويمكن إيجاز أهم التعاريف كما يلي:

(أ) من الناحية الفقهية (اصطلاحاً):

هناك من عرفها بأنها "خطة مالية تقديرية تتوقعها الحكومة تشتمل على نفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة ويجب إقرارها وإجازتها من البرلمان وهي وثيقة تتضمن برنامج مفصل لعمل الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي

والسياسي وغيرها من المجالات المنبثقة عن السياسة العامة للدولة □ (غانم، 2018، صفحة 161).

وهناك من عرفها أنها "تلخيص لمختلف النفقات العامة لتنفيذ برامج الدولة، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها خلال سنة محددة □ (Samuelson & W. D., 2001, p. 645).

كما تعرف الميزانية العامة حسب دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة بأنها "عملية سنوية للتخطيط، التنسيق والرقابة على استخدام الموارد في الدولة بكفاية لتحقيق الأهداف المطلوبة كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة □ (لعمامرة، 2001، صفحة 104).

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص تعريف شامل للميزانية العامة بأنها وثيقة تشريعية معتمدة في شكل بيان تقديري مفصل لمجموع النفقات العامة للدولة المتوقع إنفاقها خلال سنة مالية مقبلة والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها لتغطية هذه النفقات بشكل متوازن تسعى من خلالها الدولة إلى تنفيذ سياستها في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لبلوغ الأهداف المسطرة.

ب) من الناحية التشريعية:

تعددت تعاريف الميزانية العامة بتعدد التشريعات التي أوردتها مختلف الدول من بينها:

عرف المشرع الأمريكي الميزانية العامة أنها "صك تقدر فيه نفقات السنة المالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراحات الجباية المبسطة فيها (بيرش، 2019، صفحة 06)،

عرفها المشرع الفرنسي بأنها "الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواراداتها ويأذن بها ويقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية (بيرش، 2019، صفحة 04).

أما القانون المصري فيعرفها بأنها "البرنامج المالي عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة (ناصر، 1997، صفحة 62).

عرفها المشرع الجزائري بموجب القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها (الجريدة الرسمية رقم 28، 1984، صفحة 04).

عرفها أيضا بموجب القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها (الجريدة الرسمية رقم 35، 1990، صفحة 12).

نص القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية في المادة 14 فقرة 01 على أنه " تقدر موارد ميزانية الدولة وأعباؤها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنويا بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، ونصت الفقرة الثانية من نفس المادة أنه تضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع النفقات وتفيد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة (الجريدة الرسمية رقم 53، 2018، صفحة 10).

بناء على هذه التعاريف يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة من المنظور التشريعي هي الوثيقة التقديرية للموارد والأعباء العامة للدولة، يجيزها البرلمان ضمن قانون المالية السنوي المتعلق بسنة لاحقة.

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة

من خلال جميع التعاريف السابقة نستخلص خصائص الميزانية والتي تتمثل في:

- ❖ وثيقة تقديرية: تستند الميزانية العامة إلى عنصر التوقع حيث تتوقع من خلالها الحكومة مختلف الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها ومختلف النفقات المتوقع إنفاقها خلال سنة مالية قادمة.
- ❖ وثيقة تشريعية: فالحكومة ليس لها الحق في تنفيذ الميزانية العامة إلا بعد إجازتها والمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية (البرلمان).

- ❖ وثيقة مالية: فهي عبارة عن بيان مفصل لجميع تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة وهي تصدر ضمن قانون المالية السنوي الذي تم التصويت عليه من طرف البرلمان.
- ❖ تتعلق بفترة زمنية لاحقة: فالميزانية العامة تتعلق غالبا بسنة مقبلة يعبر عنها بالسنة المالية يختلف تاريخ بدايتها ونهايتها باختلاف نظام الدول، وتحدد في الجزائر من بداية من 01 جانفي من السنة ن إلى 31 ديسمبر من السنة ن.
- ❖ وسيلة لتحقيق أهداف الدولة المختلفة: تعتبر الميزانية العامة من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المتعددة فهي أداة توجيه للسياسة الحكومية لأجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المخطط لها سابقا.

الفرع الثالث: مبادئ الميزانية العامة

- تقوم الموازنة العامة للدولة على مجموعة من المبادئ و التي تتمثل في:
- ❖ مبدأ السنوية: يقصد بهذا المبدأ أن رخصة تنفيذ الموازنة العامة محددة بسنة مقبلة لا يجوز تعديلها إلى سنة أخرى، وقد نص المشرع الجزائري على هذا المبدأ بموجب المادة 03 من القانون 17/84 وكذلك المادة 03 من القانون 21/90.
- ❖ مبدأ الوحدة: ينص هذا المبدأ على ضرورة إدراج جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في بيان واحد مفصل ومبوب مما لإعطاء صورة متكاملة وواضحة عن المركز المالي للدولة بشكل يمكن معرفة توازن الميزانية أو عدم توازنها.
- ❖ مبدأ العمومية (الشمولية): يعتبر هذا المبدأ مبدأ مكمل لمبدأ الوحدة وهو يقوم على قاعدة عدم التخصيص أي عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة أو إجراء مقاصة بينهما وهو ما نصت عليه المادة 08 من القانون 17/84 إلا ما استثناه القانون، بحيث يتم جمع جميع الإيرادات ثم يتم تقسيمها على النفقات حسب أبوابها.
- ❖ مبدأ التوازن: ينص هذا المبدأ على أن تكون مجموع الإيرادات العامة مساوي لمجموع النفقات العامة، فاذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات فيعبر عن هذه الحالة بفائض الميزانية أما اذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة عجز الميزانية، وبالرغم من أهمية هذا المبدأ إلا أن الفكر المالي الحديث أصبح لا يهتم

بجانب توازن الميزانية فالغاية هي تحقيق الأهداف المسطرة دون التماذي في خلق عجز الميزانية.

الفرع الرابع: مراحل الميزانية العامة

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل وخطوات تشكل في مجملها دورة الموازنة العامة وتشمل أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي (عمالو و مداحي، 2022، الصفحات 534-535):

❖ **مرحلة التحضير (الإعداد):** تلعب السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير الأول دور أساسي في إعداد الموازنة العامة وذلك بالتنسيق مع وزير المالية ومختلف القطاعات الوزارية الأخرى، بحيث تنطلق أشغال التحضير على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية التي تحدد التوجهات الكبرى لمشروع الميزانية من خلال عرض تقييمي شامل يقدمه وزير المالية ثم يتم مناقشته مع باقي الوزراء في اجتماع مجلس الحكومة الذي ينتهي بصياغة مجموعة من التوجهات. بناء على توجيهات مجلس الحكومة تقوم المديرية العامة للميزانية بصياغة مذكرة توجيهية على شكل منشور يرسل إلى لجميع الوزارات يتضمن المبادئ التي يجب مراعاتها في تحضير مقترحات الميزانيات الخاصة، فتقوم كل وزارة بإعداد مقترح لميزانيته يرسل إلى المديرية العامة بوزارة المالية التي تقوم بدراسة جميع المقترحات وفحصها ثم تنتهي إما بقبولها أو طلب إيضاحات وتبريرات أو طلب التصحيح، وبعد ضبط جميع المقترحات يتم مناقشتها على المستوى الوزاري بين المختصين من وزارة المالية وممثلي كل وزارة، يقوم وزير المالية بوضع المشروع التمهيدي للميزانية الذي يعرضه على الحكومة والوزراء من أجل المصادقة عليه قبل عرضه على السلطة التشريعية للمناقشة والتصويت عليه .

❖ **مرحلة الاعتماد:** تختص بهذه المرحلة السلطة التشريعية وفحواها جعل مشروع الميزانية العامة قانون تلتزم الحكومة بتنفيذه، فبعد أن تتم عملية صياغة مشروع الميزانية العامة ضمن قانون المالية يتم إيداعه على مستوى البرلمان قبل 30 سبتمبر من السنة التي تسبق قانون المالية من أجل اعتماده وذلك في أجل أقصاه 75 يوم من تاريخ الإيداع، على أن تمنح مدة 47 يوم للمجلس الشعبي الوطني من أجل

المناقشة والمصادقة عليه ومدة 20 يوم لمجلس الأمة ومدة 08 أيام للجنة متساوية الأعضاء للبت فيه، وفي حالة وجود خلاف يصدره رئيس الجمهورية بموجب أمر .

❖ **مرحلة التنفيذ:** تبدأ هذه المرحلة انطلاقاً من تاريخ سريان قانون المالية للسنة المعنية، بحيث يتم تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالميزانية العامة سواء ما تعلق بجانب تحصيل الإيرادات أو تسديد النفقات من طرف الأعوان المختصين بذلك، وهم الأمرين بالصرف الذين يختصون بالمرحلة الإدارية من خلال الإثبات والتصفية للإيرادات والالتزام، التصفية والأمر بالدفع بالنسبة للنفقات أما المحاسبين العموميين فهم يختصون بالمرحلة المحاسبية بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

❖ **مرحلة الرقابة:** تهدف هذه المرحلة إلى حماية المال العام وتنفيذ العمليات الميزانية وفق التشريع المعمول به، وتتعدد أشكال الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة فهناك رقابة إدارية تتولاها جهات إدارية مختصة قد تكون سابقة كرقابة المراقب المالي وقد تكون أثناء التنفيذ كرقابة المحاسب العمومي وقد تكون لاحقة كرقابة المفتشية العامة للمالية، وهناك رقابة سياسية وهي الرقابة التي يختص بها البرلمان، وهناك أيضاً الرقابة القضائية التي يختص بها مجلس المحاسبة بصفته أعلى هيئة قضائية للرقابة على المال العام .

المطلب الثاني: أهمية الميزانية العامة وأهدافها

أصبحت الميزانية العامة تحظى بأهمية متزايدة بعد تطور وظائفها وباعتبارها خطة شاملة لجميع أوجه النشاط الاقتصادي للدولة، وسنقوم في هذا المطلب بتوضيح أهميتها من الناحية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

الفرع الأول: أهمية الميزانية العامة

يمكن توضيح أهميتها كما يلي: (بيرش، 2019، الصفحات 08-09)

❖ **الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة:** تعتبر الميزانية العامة الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأداة توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، فهي تؤثر على حجم العمالة ومستوى النشاط والنمو الاقتصادي كما تعد أداة هامة لتنفيذ السياسة المالية للدولة تستخدمها لتحقيق التوازن الاقتصادي.

❖ الأهمية السياسية للميزانية العامة: هي وسيلة ضغط البرلمان على الحكومة من خلال الرفض أو التعديل أثناء مناقشة قانون المالية لحمل الحكومة اتباع برنامج سياسي ومالي واضح، وإلزامها بتنفيذ خطتها وفق رغبة الشعب فملاح الاطار السياسي للميزانية تظهر من خلال حرص السلطات العامة على إعداد وتنفيذ الميزانية العامة بما يتناسب مع تلبية الحاجات العامة للمجتمع.

❖ الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة: تستخدم الدول الميزانية العامة كوسيلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي، القضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، تحقيق المساواة والعدل، مكافحة الآفات الاجتماعية وضمان استفادة جميع أفراد المجتمع من الخدمات العامة التي توفرها الدولة.

الفرع الثاني: أهداف الميزانية العامة

تصبو الميزانية العامة إلى تحقيق عدة أهداف يمكن ذكر أهمها:

- تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة؛
- تتيح الميزانية العامة للدولة رسم الخطط والسياسات المستقبلية؛
- التأكد من تنفيذ البرامج الحكومية وفق ما خطط له؛
- الكشف عن الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.
- تعزيز سياسة ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثالث:عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر

إن محدودية النظام الميزانياتي القائم والنقائص التي يتميز بها فرضت على الدولة التحضير لإصلاح هذا النظام المبني على الوسائل قصد اعتماد النظام الجديد القائم على النتائج من خلال ميزانية البرامج والأداء، مما يسمح بتحقيق النجاعة وإضفاء الشفافية في عمليات الميزانية وتحقيق الرشادة في الإنفاق العام.

الفرع الأول: دوافع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

نظرا لمحدودية النظام الميزانياتي الحالي والنقائص التي يتميز بها عملت الجزائر على إحداث إصلاحات في هذا المجال لتجنب هذه العيوب والاختلالات والتي نذكر منها:

- غياب اطار متعدد السنوات؛
- عدم فعالية النظام الميزانياتي الحالي؛
- عدم فعالية النظام الرقابي؛

- ضعف النظام المعلوماتي؛
- محاولة الانتقال إلى التسيير الحديث القائم على النتائج بدل الوسائل؛
- مواكبة تحديات العولمة ومسايرة التطورات الحديثة في مجال المالية العمومية.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

يمكن تلخيص أهداف مشروع الإصلاح في النقاط التالية:

- تحسين شفافية الميزانية للوصول إلى وضوح اختيارات السياسة الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز القدرات التنبؤية لوزارة المالية من خلال إنشاء نظام ميزانياتي متكامل على عدة سنوات؛
- تعزيز مسؤولية ومساءلة الأعوان والمؤسسات التي تستعمل الأموال العامة؛
- تعزيز متابعة تنفيذ الميزانية وفعالية تطبيق السياسات؛
- تحسين تقديم وثائق الميزانية وتفعيل طرق التحضير والتنفيذ؛
- تبسيط الخيارات الاستراتيجية بتوفير المعلومة وأفضل التحاليل الاقتصادية الكلية والجزئية.

الفرع الثالث: محاور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

يمس الإصلاح الميزانياتي في الجزائر المحاور التالية: (FADIA, 2012, p. 569)

❖ إطار الموازنة المتعدد السنوات: يعبر عن التوجهات الكبرى والأولويات والتوقعات للإيرادات والنفقات على مدى يفوق الاثني عشر شهرا، غير أن هذا لا يعني الاستغناء على مبدأ السنوية وإنما تبنى توقعات النفقات العامة للدولة للسنة المعنية على أساس سنتين سابقتين وسنتين لاحقتين وهو ما نصت عليه المادة 02 من القانون العضوي 15/18، وبالتالي يمنح الاطار المتعدد السنوات للميزانية رؤية مستقبلية على مدى متوسط قدره خمسة سنوات ويضفي مزيدا من الشفافية عليها.

❖ تسيير الموازنة على أساس النتائج وفق البرامج المحددة: بحيث يعتمد هذا التسيير على تحديد البرنامج الرئيسي والبرامج الفرعية والأهداف المرجوة بدقة ووضوح ثم يتم قياس مدى تحقيق هذه الأهداف باستخدام مؤشرات الأداء.

❖ إعادة تصنيف أعباء الميزانية: تضمن مشروع إصلاح الميزانية العامة إعادة تصنيف أعبائها وهو ما نصت عليه المادة 28 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ويكون التصنيف على أساس النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة والهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الموازنة وتنفيذها.

❖ إثراء وثائق الميزانية: يتضمن مشروع العصرية على إعداد وثائق جديدة وحددت بثلاث مجلدات بحيث يحتوي المجلد الأول على وثائق الميزانية الرئيسية لنفقات الدولة أما المجلد الثاني فيتعلق بتقرير حول الأولويات والتخطيط والمجلد الثالث فيحتوي على وثائق التوزيع الإقليمي للميزانية.

❖ تعديل ملحقات الميزانية العامة: يقترح مشروع الإصلاح إجراء تعديلات على ملحقات الميزانية العامة حيث تم اقتراح ملاحق جديدة تضاف للملاحق المعتمدة سابقا.

❖ وضع نظام معلوماتي متكامل: بحيث يمكن النظام المعلوماتي من استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة خلال دورة الميزانية على جميع المستويات.

الفرع الرابع: معوقات نجاح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

عرف مشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر تأخرا كبيرا في التنفيذ، ويرجع ذلك إلى جملة من الصعوبات التي حالت دون تنفيذه والتي يتوجب على الحكومة تجاوزها بسرعة وإيجاد الحلول اللازمة لتجسيد الإصلاح على أرض الواقع، ومن بين هذه الصعوبات نجد: (عمالو مداحي، 2022، صفحة 536)

- التأخر الكبير في تحيين القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية إلى غاية 2018 أين تمت المصادقة على القانون العضوي 18-15 والذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد؛
- عدم وجود الخبرات الكافية المختصة في هذا المجال والتي تشرف على تنفيذ مشروع عصرية الميزانية العامة مما يزيد من صعوبة تطبيق الاستخدامات الحديثة للميزانية؛
- ضعف عملية التكوين المخططة في المشروع وقلة مشاركة إدارات وزارة المالية في الدورات التكوينية؛

- غياب الوعي لدى مختلف الإدارات في مختلف القطاعات حول تحديث النظام الميزانياتي ؛
- قصور نظام المعلومات الحالي وعدم توفر الوسائل والأجهزة التكنولوجية المتطورة التي تسمح باستخدام أنظمة الموازنة الحديثة.
- ويبقى نجاح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر مرهون بتحقيق مجموعة من المتطلبات التي لا يمكن التغاضي عنها لارتباطها الوثيق بذلك، ما يجعل من توفرها شرطا لتجسيد هذا الإصلاح ويمكن ذكر أهمها:(عمالو ومداحي، 2022، الصفحات 536-537).
- إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بالمالية العمومية فبعد صدور القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية يجب تحيين بعض القوانين الأخرى مثل القانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، والأمر 02-95 المتعلق بمجلس المحاسبة وما يتبعهم من مراسيم بما يتماشى مع النظام المحاسبي الجديد والمعايير الدولية للمحاسبة العمومية في القطاع العام؛
- إصلاح نظام الرقابة على الميزانية العامة بما يتماشى مع الأهداف المسطرة ضمن برنامج الإصلاح وتفعيل أجهزة الرقابة على المال العام وتحديثها؛
- إضفاء المزيد من الشفافية على الميزانية العامة بإتاحة الاطلاع على المعلومات المتعلقة بها لمختلف المواطنين بما يعزز ثقة المواطن بالحكومة ويغنيها عن المساءلة عن إدارة المال العام؛
- الإصلاح الشامل لمختلف الإدارات العمومية من أجل تكييفها مع الإجراءات والأساليب الجديدة للإصلاح الميزانياتي وذلك بتحسين التسيير العمومي وتوفير المناخ الإداري الملائم ورقمنة القطاع وفتح المجال للتكوين أمام الموظفين؛
- استعمال التكنولوجيا الحديثة لتثبيت الأنظمة الحديثة للميزانية واعتماد نظام معلوماتي فعال لتسيير الميزانية العامة.

المبحث الثالث: أساليب ترشيد الإنفاق العام في ظل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

لعب الإصلاح الميزانياتي الذي شرعت فيه الجزائر دورا مهما في توجيه السياسة العامة لتحقيق الرشادة في الإنفاق العام بما تضمنه مشروع الإصلاح من آليات تكفل الوصول إلى الاستغلال الأمثل للأموال العمومية، وسنستعرض ضمن هذا المبحث أهم الأساليب التي انتهجتها الجزائر لتحقيق ذلك.

المطلب الأول: أساليب ترشيد الإنفاق العام على ضوء القانون العضوي الجديد 15/18
من خلال استقراء القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية يلاحظ أنه يحمل في طياته جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تجسيد سياسة ترشيد الإنفاق العام بكفاءة وفعالية، وتقوم أساسا على إعادة صياغة عملية اتخاذ القرار المالي وتكريس مبادئ الحوكمة المالية.

الفرع الأول: تكريس مبادئ الحوكمة المالية من خلال القانون العضوي 15/18
سعى المشرع الجزائري من خلال القانون العضوي 15/18 إلى تجسيد مبادئ الحوكمة المالية الحديثة كما يلي:

❖ **تكريس المزيد من الشفافية في تسيير المال العام:** من خلال إعطاء تصنيف جديد للميزانية أورده المشرع في المادة 28 من القانون العضوي 15/18 ويقوم هذا التصنيف على أساس النتائج والبرامج التي تسمح بتعزيز أكثر لشفافية مالية الدولة، إضافة إلى إثراء الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية السنوي وقانون المالية التصحيحي وقانون تسوية الميزانية، كما سعى المشرع إلى ترقية مبدأ الصدق الميزانياتي الذي تناولته المواد 65، 68 و70 من القانون العضوي 15/18، كما أعطى المشرع من خلال هذا القانون ترخيصا للإنفاق العام وفق ما سماه برخص الميزانية المنصوص عليها في المادة 23 منه، فكل هذه المستجدات التي جاء بها القانون العضوي تهدف إلى رفع شفافية المالية العامة للدولة وهو ما يساهم في تجسيد سياسة ترشيد الإنفاق العام.

❖ **تكريس مبدأ المساءلة والمشاركة:** أعطى القانون العضوي الجديد صلاحيات أكبر للبرلمان من أجل ممارسة رقابته على الإنفاق العام وتحريره من هيمنة السلطة

التنفيذية، بحيث سيعتمد البرلمان على الوثائق المستحدثة التي سيتم ارفاقها مع الميزانية ليستخدمها من اجل الحصول على المعلومات بشكل أكبر وتوسيع مجال رقابته ومساءلته لأعضاء الحكومة في مجال تنفيذ الميزانية، كما يسعى المشرع إلى إعادة رد الاعتبار لقانون تسوية الميزانية باعتباره وسيلة رقابية فعالة تتيح للبرلمان مراقبة طرق الإنفاق من خلال تحليل وتقييم النتائج المحققة (حراق، 2020، صفحة 112).

الفرع الثاني: تكريس مبادئ الأداء والرقابة الفعالة على تنفيذ الميزانية العامة

حرص المشرع الجزائري من خلال القانون العضوي على تحسين الأداء في كفاءات تنفيذ البرامج في ظل رقابة فعالة على تنفيذ الميزانية:

❖ نحو تبني مفهوم الأداء في تنفيذ الميزانية: يراهن القانون العضوي 15/18 على الانتقال من منطلق التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على النتائج والأداء، والذي نص عليه في المادة 03 منه ويتجسد ذلك باعتماد القانون العضوي على وثيقتين جديدتين هما تقرير عن الأولويات والتخطيط حسب المادة 75 من القانون العضوي 15/18 وتقرير وزاري عن المردودية حسب المادة 87 من القانون العضوي 15/18، إضافة إلى ذلك يتم الاعتماد على اطار ميزانياتي متوسط المدى حسب المادة 5 من القانون العضوي 15/18، وفي اطار تبني مفهوم الأداء ظهرت فئة جديدة من المحاسبين العموميين هم مسيرو البرامج حسب ما نصت عليه المادة 79 من القانون العضوي 15/18.

❖ نحو تعزيز الرقابة على تنفيذ الميزانية: رغبة في تفادي نقص فعالية الرقابة على النفقات العمومية حاول المشرع من خلال القانون العضوي 15/18 تعزيز الدور الرقابي لأجهزة الرقابة المالية لتحقيق فعالية أكبر في رقابة المال العام، وقد حددت المادة 85 من القانون العضوي موضوع الرقابة التي تخضع لها عملية تنفيذ الميزانية والتي تتمثل أساسا في الرقابة الإدارية، القضائية والبرلمانية، وفي هذا الاطار سيتم تعزيز رقابة أعوان التنفيذ كالمحاسبين العموميين والأميرين بالصرف إضافة إلى المراقب المالي وباقي الهيئات المختصة بالرقابة الإدارية مع تعزيز دور مجلس المحاسبة والبرلمان.

المطلب الثاني: الأساليب الأخرى الحديثة لترشيد الإنفاق العام

إضافة إلى الأساليب التي كرسها المشرع الجزائري ضمن القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والتي تعزز من تجسيد سياسة ترشيد الإنفاق العام، هناك مجموعة أخرى من الأساليب الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الرشادة في الإنفاق ضمن المنظور الإصلاحي للمالية العمومية في الجزائر.

الفرع الأول: الأسلوب العلاجي لترشيد الإنفاق العام

يعد من أهم الأساليب العلمية الحديثة المستخدمة ويتم من خلال سياستين هما: (زكي، 2000، الصفحات 159-160):

❖ سياسة تخفيض الإنفاق العام: تعتبر من أهم الآليات المعتمد لتقليص عجز الميزانية العامة وذلك من خلال سياسة تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، التخلص من الدعم الاقتصادي، تقليص النفقات الموجهة لقطاع الصحة والتعليم ومراجعتها وفق أسس علمية، تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف وفتح الباب أمام القطاع الخاص والاستثمار لامتناس البطالة، تخفيض حجم استثمارات الدولة.

❖ الترشيد باستخدام الميزانية العامة: من خلال تغيير أساليب إعداد الميزانية العامة، حيث تطور الترشيد من ترشيد انفاق إلى ترشيد أداء عن طريق التخطيط والبرمجة، ويتم الترشيد من خلال هذا الأسلوب بتعزيز الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة، كما يتم الترشيد من خلال ميزانية الأداء والبرامج الحديثة وذلك بربط النفقات العامة بالنتائج المحققة، وهناك أيضا أسلوب الترشيد التخطيطي بالاعتماد على ميزانية التخطيط والبرمجة .

الفرع الثاني: أسلوب الانضباط المالي (قدي، 2022، الصفحات 285-286)

يعتبر هذا الأسلوب أحد المداخل المعتمدة لترشيد النفقات العمومية، وهو أن لا يتجاوز الإنفاق الكلي المقادير المحددة له في الميزانية العامة وألا يتجاوز العجز الميزانياتي نسبة محددة من الناتج المحلي الخام، بحيث يكون تقدير النفقات العامة في حدود الإمكانيات المالية المتاحة، ولضمان الانضباط المالي لا بد من إرساء قواعد وإجراءات واضحة منها:

- ❖ تحديد غلاف الموارد: وهو تعبير عن الإمكانيات المالية المتاحة للحكومة من مختلف مصادر التمويل، ويتمثل في السقف الأعلى للإنفاق الممكن.
 - ❖ تحديد قيود الموازنة: وهي الحدود العليا للإنفاق الحكومي على المستوى الوطني. الكلي وعلى المستوى القطاعي، ويمكن تحديده من طرف جهات خارجية مثل مؤسسات التمويل الدولي.
 - ❖ إعداد نموذج قياس اقتصادي كلي: من أجل القيام بإسقاطات وتقديرات للإنفاق تسمح بتحديد قيود الميزانية ضمن اطار السياسات المالية والاقتصادية المنتهجة.
 - ❖ وضع اطار للنفقات متوسط المدى: وهو أداة التخطيط المالي المتوسط المدى، يتضمن قيودا على الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي يغطيها.
 - ❖ تنسيق وتكامل الأدوار والجهود: باعتبار أن نجاح عملية تنفيذ الميزانية العامة يقوم على تكامل وتناسق جهود العديد من الهيئات ذات العلاقة.
 - ❖ توفير المعلومات عن البرامج والسياسات: فلا يمكن تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات والجهات وبرامج الإنفاق الحكومي من دون معلومات عن التكاليف.
 - ❖ رفع كفاءة سياسة التوظيف وتسيير الموارد البشرية: وهذا بوضع الترتيبات التي تسمح باختيار الكفاءات ذات الإنتاجية والأداء العالي في الوحدات الحكومية.
 - ❖ تحديد الأولويات الاستراتيجية: من خلال وجود نظام سياسي واقتصادي قوي ومتناسك قادر على رصد ومعرفة الرغبات المستقبلية وترجمتها إلى أولويات تحظى بالاهتمام والقبول العام.
 - ❖ وضع قواعد المساءلة: فالبرامج الحكومية لا معنى لها ما لم تحقق النتائج المرجوة منها والمخرجات المترتبة على تنفيذها ولهذا يجب تحديد المسؤوليات والأدوار لكل الأطراف.
- ولقد اعتمدت الجزائر مسارا لترشيد الإنفاق العام ضمن الاستراتيجية المالية في آفاق سنة 2035م، ويعتمد ذلك على جانبين(قدي، 2022، الصفحات 287-288):
- ❖ الجانب الأول ترشيد نفقات التسيير: ويقوم ذلك على الجوانب التالية:
 - مراجعة أسلوب منح الدعم المباشر والغير مباشر؛
 - مواصلة عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بشكل يجعلها أكثر كفاءة، بما يسمح من تقليص الموارد البشرية والمادية؛

- صياغة العلاقات التي تربط بين المؤسسات الاستشفائية ومختلف هيئات الضمان الاجتماعي في شكل تعاقدية بهدف تحميل كل طرف مسؤولية عقلنة الموارد المتاحة واستخدامها بشكل فعال؛
 - انسحاب الدولة من تسيير وتجديد التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري، مما يساعدها على توجيه جهودها نحو تحسين وحماية التجهيزات العمومية القائمة مع تركيز الدولة على القطاعات الأكثر حساسية مثل التعليم، الصحة والحماية الاجتماعية.
- ❖ الجانب الثاني: وهذا من خلال الإجراءات والتدابير التالية:
- اللجوء المؤقت إلى المفاضلة بين المشاريع الكبرى من حيث التمويل؛
 - إعادة النظر في نفقات التجهيز، نفقات الاستثمار وكذا العمليات على رأس المال بشكل دوري كل خمسة سنوات؛
 - المراجعة السنوية للمشاريع والبرامج التي يتم إنجازها وذلك تزامنا مع توقيت إعداد قانون المالية لكل سنة.

خاتمة:

انطلاقا من هذه الدراسة، يمكن القول أنه بالرغم من تبني الدولة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات المالية والتي هدفت من خلالها إلى تحضير الإطار القانوني والتشريعي الجديد للمالية العمومية في ظل تحديث النظام الميزانياتي عملا بتوصيات المنظمات والهيئات الدولية، إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة بعد مرور حوالي عشرون سنة لازال لم يتم دخول القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية حيز التطبيق في انتظار حلول سنة 2023 لأجل الشروع الفعلي في تطبيقه كما تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة فيما يتعلق بعملية الإصلاح الميزانياتي المنتهجة.

أما فيما يتعلق بجانب ترشيد الإنفاق العام فقد سجلت العديد من النقائص والسلبات في تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، بسبب الارتفاع المستمر في حجم النفقات حيث ارتبطت هذه الزيادة بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر مؤخرا بالتوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية في ظل عدم الالتزام بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها :

نتائج الدّراسة:

خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يهدف مشروع إصلاح المالية العمومية إلى تحسين اطار تسيير المالية العمومية وتحقيق فعاليتها والتحكم في الإنفاق العام؛
- يشكل تبني القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية خطوة مهمة نحو تجسيد مبادئ الحوكمة المالية والتي بدورها تؤمن رشادة الإنفاق العام؛
- يهدف القانون العضوي 15/18 إلى ربط النفقة العامة بتحقيق النتائج من خلال توجيه النفقة العامة نحو منطقتي النتائج عوض منطقتي الوسائل؛
- إرساء وتكريس مبادئ الحوكمة المالية يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق العام؛
- يعتبر الإصلاح الميزانياتي في الجزائر مطلبا مهما لترشيد الإنفاق العام؛
- ترشيد الإنفاق العام في الجزائر يبقى رهانا أمام الدولة نظرا لارتباط مداخل الميزانية بمداخيل الجباية البترولية والتي تتغير بتغير أسعار النفط؛
- مناخ الأعمال الذي لا يزال يشكل حجر عثرة سير أعمال عملية الإصلاح، فبالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر إدراجها في كل مرة، إلا أنها لم تصل بعد إلى ما خطط له ؛
- البرامج والآليات الموضوعية بغرض ترشيد الإنفاق العام غير كافية .

التوصيات :

- بناء على النتائج المتوصل إليها تم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر وأهمها:
- الإسراع في تطبيق القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية وتعديل بعض المواد فيه التي تشكل عائق أمام تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مشروع الإصلاح؛
 - تحيين القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية بما يتماشى القانون العضوي 15/18؛
 - تحيين القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه؛

- تعزيز وتفعيل دور الأجهزة المختصة بالرقابة على المال العام من أجل حمايته ومكافحة الفساد المالي وجميع مظاهر الإسراف والتبذير وسوء الاستغلال لتحقيق الرشادة في المال العام؛
- ضرورة الاستفادة من خبرات ونماذج الدول المتقدمة في مجال ترشيد الإنفاق العام؛
- تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة المالية بتحسين الشفافية، المساءلة والمشاركة كآليات مهمة لترشيد الإنفاق العام.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

المؤلفات:

1. جمال لعامة. (2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة. مجلة العلوم الانسانية، الجزائر.
2. رمزي زكي. (2000). انفجار العجز-علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا.
3. عبد المجيد قدي. (2022). الموازنة العامة للدولة والسياسات الإقتصادية مناهج تجديد واتجاهات معاصرة. الناشر الجامعي الجديد، الجزائر.
4. علي لطفي. (1997). أصول المالية العامة. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
5. غانم هاني عبد الرحمان. (2018). المالية العامة والتشريع الضريبي في ضوء النظام المالي والضريبي لدولة فلسطين، المكتبة المركزية غزة، فلسطين.
6. مجدي شهاب. (2004). أصول الإقتصاد العام: المالية العامة. دار الجامعة الجديدة، مصر.
7. محمد شاكر عصفور. (2008). صول الموازنة العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. ناصر زين العابدين. (1997). علم المالية والتشريع المالي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر.

الأطروحات:

9. أحمد بيرش. (2019). الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر. أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03، الجزائر.
10. شعبان فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام ةالحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000 الى 2010.- أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

المقالات:

11. حراق,مصباح (2020). حوكمة المالية العمومية في الجزائر -قراءة في بعض المؤشرات الإحصائية 2010-2018، مجلة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، الجزائر.
12. أولاد العيد سعيد (2014). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي. مجلة العلوم الانسانية، الجزائر.
13. عبد الجليل عمالو، و عثمان مداحي. (2022). آليات تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر في ظل الاصلاح الموازنتي. المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر.
14. مداحي عثمان (2020). دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر.

النصوص القانونية:

15. قانون 21-90 المؤرخ في : 15 أوت 1990 و المتضمن القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 15 أوت ، عدد 35 لسنة 1990.
16. قانون 17-84 المؤرخ في : 07 يوليو 1984 و المتضمن القانون المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 يوليو، عدد 28 لسنة 1984.
17. -قانون 15-18 المؤرخ في :02 سبتمبر 2018، المتضمن القانون المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية المؤرخة في: 02 سبتمبر 2018، عدد 53 لسنة 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

18. FADIA. (2012). projet de modernisation bugétaire en algérie. AL-IJTIHED revue des etudes juridique et economiques,ALGERIA.
19. Samuelson, P , & W. D. (2001). Economie, Economica. Paris, France.